صورة الجيش السعودي تتهاوى ... ومعها ذرائع الحرب

العمل أصلاً في صفوف الجيش السعودي.

إزاء تكرر الإخفاق السعودي وتعاظم الشعور بالإحباط، وجدت الرياض ضالتها في الآلاف من أبناء المحافظات اليمنية الجنوبية، ممّن دفعت بهم إلى خوض معركتها بالنيابة عن جيشها و«حرس الحدود»، فاستقبلت معسكرات ومراكز التجنيد الجهادي في محافظة شرورة السعودية الآلاف من شباب عدن وأبين والضالع ولحج، الذين تسبّب تردي الوضع الاقتصادي داخل بلادهم في دفعهم إلى القتال تحت مسميات «الجيش الوطني»، طمعاً في الرواتب الشهرية المدفوعة من خزائن الأمراء.

بعد تلك اللحظة، عقدت السعودية آمالاً عريضة وبدأت عملياتها العسكرية من جديد لعلها تحدث نقلة نوعية في الميدان من شأنها إخراج المقاتلين اليمنيين وإعادة الحرب حصراً إلى داخل أراضيهم، وتحديداً في محافظتي صعدة وحجة الحدوديتين.

في هذا السياق، تركّزت العمليات العسكرية خلال تلك المدة على المنافذ البرية الرسمية في ما يعرف بـ«حرب المعابر» (حرض، والطوال قبالة جيزان، ومنفذ البقع، والخضراء قبالة نجران، ومنفذ علب قبالة ظهران عسير)، وكانت على صورة زحوف ترافقت مع آلاف الغارات الجوية السعودية. مع ذلك، نجح جنود الجيش و«اللجان» في التصدي لها وتدمير مئات الآليات العسكرية بأنواعها، وقتل وإصابة أعداد كبيرة من المهاجمين.

ولعلّ أشهر جبهات القتال وأكثرها استنزافاً للعتاد السعودي وللمجندين المرتزقة هي جبهة الساحل الغربي ميدي ـ حرض، التي تميّزت عن البقية بمشاركة واسعة للبارجات والفرقاطات البحرية، لكن اليمنيين حافظوا فيها على كامل إنجازاتهم العسكرية ونجحوا في توسيع دائرة النيران لتصل إلى عمق محافظة الطوال، وتحديداً منطقة الموسم، وذلك رغم مشاركة ألوية عسكرية يمنية موالية لعلي محسن الأحمر (حزب «الإصلاح» الإخواني) بكامل عتادها في تلك المعارك.

زيادة على ذلك، واصل اليمنيون سيطرتهم على مجموعة من الجبال المطلّة نارياً على مدن سعودية ومساحات واسعة من أراضي المملكة، لعل من أبرزها جبل الدود في جيزان، وجبلي الشرفة والمخروق في نجران، وسلسلة جبال ومرتفعات متفاوتة مطلة على مدن وقرى قبالة ظهران عسير. مع ذلك، لم تدفع هذه السيطرة النارية الواسعة التي تمكّن اليمنيين من استهداف مدن سعودية إلى إطلاق رصاصة واحدة على بيوت المدنيين، بل حافظت القوات اليمنية على قواعد الاشتباك بإبقاء المعركة مع العسكريين.

وأمام نجاح الجيش و«اللجان» في جبهات الحدود، لجأت السعودية، في محاولة للضغط عليهم، إلى فتح عشرات جبهات القتال، كانت آخرها جبهات الساحل الجنوبي الغربي، وهي استراتيجية يُبدي اليمنيون قدراً كافياً من المناورة العسكرية في مواجهتها واحتوائها، بدليل تزايد عدد العمليات الاستنزافية ضد الجيش السعودي داخل مواقعه ومعسكراته في الوقت الذي فتحت فيه الجبهات الأخرى.

حتى وهي تحاول عبر الآلاف من المجندين المرتزقة استعادة ما خسره جيشها، لا تحقق السعودية أي نجاح بقدر ما تزجّ بهؤلاء في محارق وكمائن للجيش اليمني ولـ«اللجان الشعبية»، بل تضاعف وتكرّس بذلك حقيقة خساراتها المتراكمة خلال عدوانها الذي يشرف على عامه الثالث.

عامان من المعارك، التي خاضها الجيش و«اللجان» في أكثر من جبهة داخلية وخارجية، صارت بالنسبة إليهم كدورة عركت المقاتل اليمني وأكسبته خبرات قتالية ومهارات عسكرية توّجت لديه رصيداً كبيراً عُرف به اليمنيون في تاريخهم النضالي ضد الغُزاة أو في حروبهم الداخلية، وما أكثرها.

من جهة ثانية، إذا كانت السعودية قد شنّت عدوانها بذرائع من بينها إزالة الخطر العسكري عن حدودها الجنوبية المتمثل في حركة «أنصار الله»، فإن إحدى الحقائق الناتجة من عامين من عدوانها أن هذا الخطر، في حال صحّ وجوده أصلاً، قد تعاظم وتزايد بنحو دراماتيكي كنتيجة حتمية لحماقات صاحب القرار في الرياض، وقراره بشنّ حرب كبيرة على أفقر جيرانها، فبات على المملكة اليوم مواجهة خطر لا يُهدّدُ حدودها الجغرافية فحسب، بل يتعدّاها إلى حسابات تمس نفوذها السياسي ويهدد موقعها الاقتصادي، فضلاً عن تداعيات أخرى متعلّقة بتحفيز وبإنضاج كل مسببات وعوامل تفكك الأسرة الحاكمة وسقوط نظام الحكم.

التهديد بات حقيقة متجسّدة بحرب استنزاف تأخذ أكثر من طابع، ومحصلتها في المدى المنظور تآكل أرض المملكة وتهاوي سمعة جيشها. وكأن كل ما كان ينقص اليمنيين من خبرات القتال في أنواع الحرب وأدواتها وجغرافياتها (جبلية وصحراوية ومدنية وبحرية وساحلية... إلخ) قد تكفلت به الرياض حينما جلبت من أجل قتلهم آخر صيحات المدرعات وأحدث منتجات الآليات والدبابات والطائرات القتالية والاستطلاعية، إلى جانب جيوش مستأجرة ومقاتلين مرتزقة من جنسيات عدة، كانت قد أحضرتهم لخوض معركتها في «الدفاع عن حدود وسيادة أراضيها... واستعادة الشرعية».

في المقابل، مثّلت الانتهاكات الفظيعة والمجازر بحق اليمنيين، التي تجاوزت ثلاثمئة وخمسين مجزرة، سبباً كافياً للدفع بالفئة الصامتة، وهم من غالبية السكان، إلى الانخراط في القتال إلى جانب الجيش و«اللجان الشعبية» في الجبهات الداخلية أو الخارجية، ومواجهة العدوان السعودي كضرورة لا مناص منها.

أما الأرقام التي يعلنها يومياً الجيش و«اللجان» بشأن خسائر الجيش السعودي ومرتزقته، فتوضح هي الأخرى حقيقة المأزق السعودي، على أن حجم الخسارة الحقيقية وأبعادها الكاملة يبقيان سرّاً من أسرار الأسرة الحاكمة ترفض البوح به أو الاعتراف بالحد الأدنى منه، باستثناء ما يُنشر من زيارة أمراء ومسؤولين لمواساة أسر قتلى الجيش في معارك «الحد الجنوبي» أو عمليات «استعادة الشرعية»، كما تسمّيها وسائل إعلام سعودية.

> توضح أرقام القتلى المعلنة دون المُخفى منها حقيقة المأزق السعودي

وقد تجاوز عدد قتلى الجيش السعودي خلال الأيام الأربعة الأخيرة عشرين قتيلاً لقوا حتفهم في عمليات قنص واستهداف مدفعي على محاور ومواجهات جبلية في نجران وجيزان، وهو المعدل الأدنى للاشتباكات اليومية في مناطق جنوبي المملكة. وعادة يحاول «الإعلام الحربي» نشر مشاهد تظهر جثث عشرات القتلى من المرتزقة اليمنيين أو الجنود السعوديين لإثبات الهزيمة اليومية التي يتلقونها هناك، فيما بات ملحوظاً أن التعامل مع المهاجمين قد اختلف عن الأشهر الأولى من المواجهات، حينما كان يتاح المجال لهم للفرار من مواقعهم، فيما الآن يلزم الواقع العسكري مواجهة الزحوف وتكبيدها الخسائر.

يحيى...

تجاوز عدد قتلى الجيش السعودي خلال الأيام الأخيرة عشرين قتيلًا (أرشيف)

تتعلق بالفساد، وأُصدرت في حقه مذكرة توقيف دولية، إلا أنها لم تفعَّل. لكن الوزير السابق، قبل نحو سنة، عاد إلى الجزائر، بعد إعادة تأهيله، من دون أي كشف لمصير القضايا التي كانت تلاحقه، وانخرط الوزير منذ ذلك الوقت في ما يشبه الحملة الانتخابية، يجوب الزوايا الدينية بالبلاد، ويلقي المحاضرات، حتى اعتقد البعض أنه هو المرشح لخلافة الرئيس بوتفليقة.

وعلى الرغم من تقليل شكيب خليل لتحركاته وعدم تعيينه في أي منصب رسمي إلى الآن، لا تتوقف الشائعات بشأن إمكانية عودته إلى مركز مسؤول. وتتحدث تحليلات عن أن الرجل لا يزال نافذاً في الظل وصاحب كلمة في المحيط الرئاسي بحكم قربه الشديد من عائلة الرئيس بوتفليقة. لكن هذه الأخبار تظل في دائرة التخمينات، لكون الرجل يُبدي تحفظاً كبيراً على التصريح بعلاقاته لوسائل الإعلام التي يكتفي بالظهور فيها، مقدماً تحليلات عن سوق النفط باعتباره من المتخصصين في المجال.

غير أنَّ اللافت في قصة تعيين ولد قدور واحتمال أن يكون شكيب خليل وراء ذلك، هو العودة القوية لكل الذين قادوا جهاز المخابرات السابق وأُجريَت تحقيقات بشأن تورطهم في قضايا فساد، ما يجعل هذه العودة أقرب إلى تصفية حسابات داخل منظومة الحكم بالبلاد، وفق ما تشير تحاليل صحفية. وكان الرئيس بوتفليقة، قد قاد أكبر عملية إعادة هيكلة في هذا الجهاز، في العامين الماضيين، انتهت إلى تنحية الفريق محمد مدين المدعو توفيق، الذي ظل الرجل القوي في الجزائر لمدة قاربت 25 سنة.

مصر

لقاء السيسي وعباس... 90 دقيقة لا أكثر

القاهرة ـ **الأخبار**

لم تُنهِ زيارة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، للقاهرة، توتر علاقته مع نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فالزيارة التي شهدت لقاءً فاتراً حملت نقاط اختلاف أكثر من نقاط التوافق. هذه الزيارة كانت الأقصر في زيارات عباس لمصر، رغم أنها تأتي بعد نحو تسعة أشهر من الغياب بسبب خلافات وجهات النظر بين «أبو مازن» والإدارة المصرية، خاصة أنَّ الأخيرة باتت تحمّله جزءاً كبيراً من المسؤولية عن تأخر إتمام المصالحة الفلسطينية، بل ترى أنَّ محاولات انفراده بالسلطة هي التي تعرقل أي خطوات جدية في هذا الملف.

وشهد جدول الزيارة ارتباكاً واضحاً، فقد تأجل لقاء عباس مع السيسي لليوم الثاني بسبب وجود ارتباطات لدى الأخير في قصر الرئاسة، لكن «أبو مازن» التقى في خلال مدة التأخير وزير الخارجية سامح شكري، الذي شرح وجهة نظر البلاد بشأن عملية التسوية، علماً بأنَّ عباس رحب بعقد قمة تجمعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بضغط مصري. كذلك التقى عباس مدير المخابرات العامة اللواء خالد فوزي الذي ناقش معه تصورات القاهرة للتعامل مع إدارة معبر رفح قريباً.

وبشأن المصالحة، فإنَّ لقاء فوزي ركز على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، رافضاً حديث رئيس السلطة عن ضرورة استمرار بقاء الوضع كما هو عليه بين القاهرة وحركة «حماس» في خلال الفترة المقبلة، بل أكد أن هناك تحسناً في العلاقات مع تنفيذ «حماس» تعهداتها، وأنَّ القاهرة «لا يهمها سوى مصلحة الشعب الفلسطيني وليس من المنطقي أن تساعد طرفاً سياسياً على حساب آخر».

بالانتقال إلى مباحثات الـ90 دقيقة بين السيسي وعباس، فإنها خرجت ببيان تقليدي من الرئاسة المصرية عن طبيعة اللقاء وتأكيد دعم مصر إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ثم ظهر بوضوح بعد اللقاء غياب الارتياح عن عباس، فيما تقول المصادر إنَّ السيسي طلب تسريع حل الخلافات الداخلية من أجل تهيئة بيئة تفاوض ذات جدوى.

وأبلغ السيسي عباس بأنه سيناقش القضية بنحو موسع في خلال لقائه الشهر المقبل مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ثم سيدعوه مرة أخرى إلى زيارة القاهرة بعد هذا اللقاء، مشيراً له إلى ضرورة «بحث نقاط التوافق مع حماس بمساعدة المخابرات المصرية».